

على رأس وفد برلماني وحكومي.. د. بحر يتفقد سير امتحانات الثانوية العامة



آفاق

ماجيد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

نزار بنات.. أيقونة وطن

شكلت عملية اغتيال أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية المحتلة للمعارض السياسي نزار بنات، عملية بشعة وجريمة نكراء حولته لأيقونة وطنية، ومثلت عملية الاغتيال - المرفوضة من الكل الوطني - شرارة انطلاق ثورة شعبية ضد السلطة ورموزها الفاسدة التي خدعت شعبنا ونهبت مقدراته على مدار سنوات طويلة. اليوم وصلت السلطة لمحطتها قبل الأخيرة بعد مشاور طويل من الظلم والممارسات السياسية السلبية وقهر المواطن، فهي - أي السلطة ومعها حركة فتح - أصبحت اليوم أمام مفترق طريق خطير للغاية على اعتبار أنهم يقفون في مواجهة عموم الشعب الفلسطيني الرافض لممارساتهم القذرة والمرفوضة وطنياً وأخلاقياً. لعنة نزار بنات ستطارد السلطة ورموزها الفاسدة في كل المواقع حتى تخرجهم من الأرض المباركة التي لا يعمر فيها ظالم، ولا يقبل أهلها فاسد، إن عملية اغتيال "بنات" وما تبعها من قمع للمظاهرات ومصادرة للحريات واعتداء على الحرائر وتكميم للأفواه وضرب المتظاهرين وسحلهم في الشوارع والميادين العامة وتهديد للشرفاء.. كلها مثلت تجاوزات خطيرة للقانون الفلسطيني الذي كفل حرية الرأي والتعبير وحق التظاهر، كما مثلت خروجاً واضحاً عن الأعراف الوطنية والأخلاق الفلسطينية. سمعة السلطة وأجهزتها - السيئة أصلاً - أصبحت اليوم في الحضيض وغير قابلة للصيانة أو الترميم بفعل أخطاء مارسها السلطة ورموزها الفاسدة عبر السنوات الأخيرة، لذلك فهم - أي السلطة وحركة فتح - اليوم أمام اختبار حقيقي أما أن يختاروا الاعتذار عن الخطأ والاعتراف بالمصيبة التي ارتكبوها؛ والاعتذار للشعب الفلسطيني مع محاسبة المنفذين للجريمة ومن أمرهم بذلك، ويعلنوا استعدادهم الكامل لتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية والوطنية لعملية الاغتيال مع ما يترتب على ذلك من حقوق معنوية ومالية.. لذوي الشهيد، أو اختاروا الاستمرار في نهج الظلم وقهر المواطنين وهذا سيكون له تداعيات خطيرة جداً قد تنتهي بانتهيار السلطة وطرد قادتها على غرار ما وقع في بعض دول الربيع العربي. لا اعتقد أن السلطة ورئاستها وقادتها سيتمتعون بالحس والمسؤولية الوطنية ويعلنوا احترام الحقوق والحريات، بل سيعاندون وربما يطلقون العنان لذبولهم للاعتداء على المواطنين وارتكاب مزيد من الجرائم بحقهم الأمر الذي سيقابله هبة شعبية متصاعدة واحتجاجات ومظاهرات تمتد لكل المدن والمحافظات بالضفة الغربية المحتلة والقدس ويلحق بالسلطة الضرر البالغ بالسلطة خاصة وسمعة شعبنا بشكل عام. أرى أن جمهور المحتجين على نهج السلطة السياسي والمعارضين لها سيستمرون باحتجاجاتهم ومظاهراتهم حتى نهاية المشوار والذي سيتوج إما بعملية واسعة للسلطة وأجهزتها من القتل والإرهاب والقمع ومصادرة الحقوق وتعزيز نهج الدولة البوليسية والاستخدام المفرط للقوة ضد الجماهير السلمية المحتجة وهذا لن يستمر ولن يعمر طويلاً؛ وإما ستكون الغلبة للجمهور بطرد السلطة وقادتها وهو خيار يرى البعض في تحقيقه صعوبة لكنه ليس مستحيلاً إذا استمر البطش والإرهاب والقتل والاعتداء على الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني. الحل يكمن أن تبادر السلطة قبل فوات الأوان لحلول ومعالجات جذرية ومسار تصحيحي حقيقي تتخلى فيه عن رموز الفساد وتحاسب خلاله المفسدين وتعاقب القتلة والمجرمين ثم تمضي نحو عملية اصلاح سياسي واسعة على صعيد أجهزة السلطة ومنظمة التحرير من حيث توسيعها لتشمل القوى والفصائل كافة، كذلك اصلاح الجهاز الدبلوماسي ومحاربة الفساد في أروقة السفارات؛ وانهاء الانقسام عبر اجراء انتخابات حرة ونزيهة تشمل التشريعي والوطني ورئاسة السلطة ثم تشكيل حكومة وطنية محترمة تحظى بدعم الكل الوطني وتعمل على صيانة الحقوق واحترام الحريات والخروج من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي يعانيها شعبنا.



جانبا من المؤتمر الصحفي الذي عقد صبيحة اليوم الأول لامتحانات الثانوية العامة

رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي

من جهته؛ استعرض رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي عصام الدليس؛ جهود الحكومة في ترتيب واتجاه امتحانات الثانوية العامة، وتوفير كل الأجواء الملائمة للطلبة، مؤكداً على أن الأمانة الملقاة على عاتق الطلبة كبيرة، فمستقبل الوطن بأيديهم، راجياً لهم التوفيق والسداد.

وكيل وزارة التربية والتعليم

بدوره، أوضح وكيل وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت؛ أن نحو (86) ألف طالب وطالبة يتقدمون لامتحانات الثانوية العامة بغزة والضفة والقدس، من بينهم (37149) بقطاع غزة، موضحاً أن هذا العام شهد ظروفًا استثنائية بفعل وباء كورونا الذي عقد التعليم الوجاهي، بالإضافة إلى العدوان الأخير على غزة، واستشهد خلاله طالبين من الثانوية العامة هما توفيق أبو العوف، وعماد القانوق.

وأشار إلى أن الاختبارات تجري وفق توافق تام بين غزة والضفة، حيث تم وضع الاختبارات من لجان مشتركة بينهما؛ مؤكداً أن التواصل مستمر منذ بداية العام وحتى هذه اللحظات.

يشار إلى أنه رافق بحر في جولته التفقدية كل من النواب: يوسف الشرافي، أحمد أبو حلبية، عبد الرحمن الجمل، مشير المصري، محمد شهاب، وهدى نعيم.

تفقد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر؛ لجان امتحانات الثانوية العامة للاطلاع على سير الامتحانات، حيث زار على رأس وفد برلماني وحكومي مقر وزارة التربية والتعليم ولجنتي مدرسة سعاد محمد الصباح الثانوية للبنين بمديرية غرب غزة، ومدرسة حمد بن خليفة الثانوية للبنات بمديرية تعليم شمال غزة.

وقال بحر؛ خلال مؤتمر صحفي أثناء الجولة: "إن امتحانات الثانوية العامة تجسد للوحدة الوطنية في غزة والضفة والقدس حيث تجري هذه الامتحانات بتوافق وتنسيق عالي، كما أنها دليل على تكاتف كل القطاعات في المجتمع لإنجاحها". وأشاد بتعاون وتنسيق وزارات التربية والتعليم؛ والصحة؛ والداخلية والبلديات وشركة الكهرباء؛ والذي جاء خدمة لأبناء شعبنا رغم الحصار واعتداءات الاحتلال وأثار العدوان الأخير على القطاع.

وأضاف بحر: "إرادتنا وعزيمتنا قوية والانتصار يتبعه انتصار، ونؤكد للجميع أننا صامدون واليوم ننتصر للعلم وبالعلم"، معبراً عن ارتياح المجلس التشريعي للعملية التعليمية والتربوية، "وأنه بدون العلم لا يمكن تحقيق أهدافنا؛ ونرجو لأبنائنا وبناتنا النجاح والتوفيق وأن يكملوا طريق العلم من خلال الجامعات وثم خدمة وطنهم وقضيتهم".



رئاسة ونواب التشريعي لدى تفقدهم لجان الامتحانات



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

مدير التحرير
ماجيد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

د. بحر يدين جريمة قتل
سلطة رام الله للناشط
نزار بنات ويدعو لمحاسبة
مرتكيها

بمناسبة اليوم الدولي للعمل البرلماني

أعلن عن عقد ملتقى برلماني دولي قريباً د. بحر: تغييب التشريعي بالصفة منح الفاسدين غطاءً لارتكاب جريمة اغتيال نزار بنات



أعلن رئيس المجلس التشريعي بالإناابة د. أحمد بحر؛ عن تنظيم ملتقى برلماني دولي خلال الأيام القليلة القادمة، داغياً برلمانات دول العالم لأوسع مشاركة برلمانية فيه؛ وذلك دعماً للقضية الفلسطينية وتعزيراً لصمود شعبنا في وجه الجرائم والمخططات العنصرية الصهيونية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده بحر، أمس الأربعاء بمكتبه في مدينة غزة بمناسبة اليوم الدولي للعمل البرلماني والذي يصادف في الـ "30" من حزيران من كل عام، والذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 72/278 الصادر عام 2018، للتأكيد على أهمية التفاعل بين منظمة الأمم المتحدة والبرلمانات.

تجريم التطبيع

ودعا البرلمانات العربية والإسلامية والاتحادات البرلمانية الدولية، للعمل على لجم ممارسات الاحتلال الصهيوني وسن قوانين وتشريعات تجرم التطبيع معه؛ وتعزير مقاطعته وعزله في المحافل الدولية، وبلورة مواقف سياسية إقليمية ودولية قادرة على التصدي لغول الاستيطان؛ واحباط الخطوات الإسرائيلية المتسارعة لتقسيم المسجد الأقصى تمهيداً للسيطرة عليه وهدمه وبناء هيكلهم المزعوم على أنقاضه.

وأكد أن تغييب المجلس التشريعي بالصفة يمنح الفاسدين والمجرمين غطاءً وبيئةً مواتية لارتكاب الجرائم بعيداً عن يد الرقابة والمحاسبة التشريعية، والتي كان آخرها جريمة اغتيال الناشط السياسي والمرشح البرلماني نزار بنات.

ودعا بحر؛ البرلمانات العربية والإسلامية والدولية إلى إيجاد وتفعيل لجان الصداقة البرلمانية مع فلسطين، بهدف تعزيز التواصل البرلماني مع كل برلمانات العالم.

سعدات، أحمد عطون، خالدة جرار، نزار رمضان، محمد الطل، خالد طافش، حاتم قفيشة، محمد بدر، نايف رجوب".

ودعا السلطة برام الله لتفكيك الأزمة الفلسطينية الداخلية وإصلاح الواقع السياسي واحترام دور السلطة التشريعية، ورفع القبضة الأمنية عن المجلس التشريعي في الضفة الغربية، والسماح لرئيسه د. عزيز دويك وللنواب المنتخبين في الضفة بمزاولة أعمالهم وواجباتهم البرلمانية.

وطالب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بتحمل مسؤوليتها لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن "14" سنة، والعمل على البدء الفوري بتنفيذ مشاريع إعادة إعمار ما دمره العدوان الأخير على القطاع.

النواب المختطفين في سجون الاحتلال

وناشد البرلمانات والاتحادات البرلمانية الدولية لممارسة ضغط على الاحتلال للإفراج الفوري عن النواب المختطفين من سجونه وهم: "حسن يوسف، مروان البرغوثي، أحمد

التشريعي يصادق على أعضاء لجنة متابعة العمل الحكومي وبرنامجهما

بسن قانون لجنة متابعة العمل الحكومي رقم 4 لعام 2021".

وتابع بقوله: "إن المجلس التشريعي لن يدخر جهداً في سن قوانين تدعم العمل الحكومي وتحقق أفضل خدمة للمواطنين"، موضحاً أن المجلس سيقوم بدوره الرقابي على لجنة متابعة العمل الحكومي للتأكد من انسجام عملها مع القوانين وتقديم أفضل خدمة للمواطنين.

وشدد على ضرورة دعم فئات الشعب كافة، خاصة الأسر الفقيرة، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، ودعم المشروع الوطني وتعزيز مفاهيم المقاومة والصمود.



الخدمات الأمثل والأفضل وتجويد كل الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، لذا قام المجلس

صادق المجلس التشريعي الفلسطيني على أعضاء لجنة متابعة العمل الحكومي برئاسة عصام الدعيس في جلسة خاصة عقدها الأسبوع الماضي، حيث عرض رئيس اللجنة أعضاء لجنته وبرنامجهما للنصف الثاني من العام الحالي؛ لافتاً إلى اهتمام اللجنة والمؤسسات الحكومية بالمواطن بالدرجة الأولى والتخفيف من معاناته الناجمة عن الحصار وعدوان الاحتلال على شعبنا.

وقال رئيس المجلس التشريعي بالإناابة د. أحمد بحر: "إن المجلس التشريعي جريص على تأصيل العمل الحكومي قانونياً، وذلك بالحفاظ على الكفاءة والشفافية وتقديم

النائب المقدسي محمد أبو طير يحذر من مضي الاحتلال في إجراءاته بحي البستان

06

لجنة الداخلية تزور بلدية بيت لاهيا وتتفقد مراكز شرطة شرق غزة

05

نواب التشريعي يتفقدون لجان إمتحانات الثانوية العامة بمحافظة رفح والوسطى والشمال

04

اللجنة القانونية تلتقي وفدين من هيئة الزكاة الفلسطينية ووزارة المالية لتعزيز التعاون المشترك بينهما

02

ندد بصفقة لقاكات "فايزر" بين السلطة والاحتلال

د. بحر يستنكر عدم إدراج الاحتلال على لائحة الدول المنتهكة لحقوق الأطفال

مؤخراً السلطة الفلسطينية برام الله مع الاحتلال الصهيوني والقاضية باستلام الأولى من الأخيرة ما بين مليون ومليون وأربعمئة ألف جرعة من لقاح "فايزر" شارفت صلاحيتها على نهاية، مقابل أن يحصل الاحتلال على ذات عدد اللقاحات عندما تصل من الشركة المصنعة للسلطة، مطالباً بتشكيل لجنة وطنية لمحاسبة الفاسدين، وتفعيل المجلس التشريعي في الضفة الغربية المحتلة ليقوم بدوره الرقابي؛ معتبراً أن سبب انتشار الفساد بالضفة هو تعمد السلطة التنفيذية بتغييب السلطة التشريعية.

الفلسطينيين وخاصة الأطفال، مؤكداً أن الاحتلال يرتكب وبشكل يومي انتهاكات متعددة ضد الفلسطينيين، منوهاً لتوفر الأدلة التي تثبت ارتكاب الاحتلال جرائم مخالفة للقوانين والأعراف والمواثيق الدولية، مطالباً كل جهات الاختصاص بمحاسبة الاحتلال دولياً ورفع جرائمه لمحكمة الجنايات، داعياً المؤسسات الحقوقية والرسمية المناصرة للقضية الفلسطينية لفضح انتهاكات الاحتلال. **صفقة لقاكات "فايزر"** إلى ذلك استنكر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة؛ صفقة لقاكات "فايزر" التي أبرمتها

استنكر د. أحمد بحر، بشدة عدم إدراج الأمم المتحدة لكيان الاحتلال على اللائحة السوداء للدول والجماعات المنتهكة لحقوق الأطفال في مناطق النزاعات، كما ندد بصفقة لقاكات "فايزر" بين السلطة والاحتلال؛ وذلك في تصريحين منفصلين. **القائمة السوداء.** هذا وأعتبر بحر؛ على أن عدم إدراج الأمم المتحدة لكيان الاحتلال على القائمة السوداء التي تنشرها سنوياً مؤشراً خطيراً من شأنه محاولة إخفاء الوجه الحقيقي البشع للاحتلال ويدفعه كذلك لارتكاب المزيد من الجرائم البشعة بحق



لجنتنا القانونية والداخلية تلتقيان بلدية غزة



العدوان الأخير على غزة، مطالباً بالتخفيف قدر الإمكان عنهم وتقديم أفضل الخدمات لهم. وناقش الجانبان جملة من القضايا التي تساهم في تعزيز صمود الناس والتخفيف من تبعات العدوان الصهيوني الأخير على غزة. من جهته؛ شكر رئيس بلدية غزة المجلس التشريعي على اهتمامه ومبادرة اللجنتين لعقد هذا اللقاء، مؤكداً على أن البلدية مستمرة في أداء عملها ومهامها وواجباتها الإنسانية والخدماتية بالشكل المطلوب دون تقصير على الرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة لديها. وأهاب السراج بالمؤسسات الدولية المانحة لتقديم يد العون لبلديات القطاع التي انهكها الحصار المستمر على قطاع غزة منذ أكثر من (15) سنة، منوهاً إلى أن الآليات والسيارات التي تملكها بلديات القطاع قد تقدمت وتهاكت مع مرور الزمن، مناشداً المؤسسات الدولية المذكورة للعمل على تمويل المشاريع الإنسانية والخدماتية المهمة التي تعزز البلديات على تنفيذها من أجل تقديم الخدمة الإنسانية المطلوبة للمواطنين في قطاع غزة.

اجتمعت لجنتنا القانونية والداخلية والمحكم المحلي بالمجلس التشريعي مع رئيس بلدية غزة لبحث سبل التخفيف من هموم المواطنين وخاصة تلك القضايا التي طفت للسطح بعد عدوان الاحتلال الأخير على غزة. وحضر اللقاء رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، ومقرر لجنة الداخلية النائب مروان أبو راس؛ وبمشاركة النواب: أحمد أبو حلبية، ومشير المصري، ومحمد شهاب، فيما حضر عن بلدية غزة رئيسها د. يحيى رشدي السراج، وعضو المجلس البلدي مصطفى رشدي قزعاط، ومدير دائرة الشؤون القانونية بالبلدية عاهد يوسف الشوا. وأكد رئيس اللجنة القانونية بالتشريعي النائب الغول؛ حرص المجلس التشريعي على مصلحة المواطن، والبحث عن السبل التي تعينه وتخفيف العبء الكبير خاصة بعد معركة سيف القدس. وشكر النائب الغول، البلدية على جهودها خلال العدوان الصهيوني الأخير على غزة وبعده، ودورها في تذليل العقبات وتقديم الخدمات للمواطنين. بدوره؛ أكد النائب مروان أبو راس على أهمية تعزيز صمود المواطنين بعد

بحثت تعزيز التعاون المشترك.. اللجنة القانونية تلتقي هيئة الزكاة ووزارة المالية



مقترحات تعديل لإزالة أي إشكالات أو تعارض بين القوانين ذات الصلة حسب الأصول، مشيدة بإنجازات وعمل هيئة الزكاة وتعاون وزارة المالية مع الهيئة، داعية إلى المزيد من التنسيق لما لذلك من منفعة على فئات كثيرة من المجتمع الفلسطيني. **وتناقش مقترحات لجنة الصياغة فيما يتعلق بمشروع قانون التنفيذ الشرعي** إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً لها ناقشت خلاله ما توصلت إليه لجنة صياغة التشريعات بالمجلس التشريعي من مناقشات في مشروع قانون التنفيذ الشرعي، مؤكدة على أهمية القانون في خدمة القضاء الشرعي والتسهيل على المواطنين؛ وذلك بحضور رئيس وأعضاء اللجنة النواب: محمد فرج الغول، ومروان أبو راس، وأحمد أبو حلبية، ومشير المصري، ومحمد شهاب.

بحثت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي سبل التنسيق وتعزيز التعاون المشترك بين هيئة الزكاة الفلسطينية ووزارة المالية، وذلك في لقاء نظمه اللجنة مؤخراً بمقر المجلس التشريعي بحضور رئيس وأعضاء اللجنة النواب: محمد فرج الغول، ومروان أبو راس، ويونس الأسطل، وأحمد أبو حلبية، ومحمد شهاب. في حين حضر اللقاء ممثلاً عن هيئة الزكاة رئيسها الوزير السابق د. علاء الرفاتي، وأعضاء مجلس إدارتها د. شحادة السويركي، وجمال أبو هاشم، وعبد الرحمن تمارز، ونبيل القيشاوي، وإياد شعبان. بينما حضر اللقاء عن وزارة المالية وكيل الوزارة عوني الباشا، والوكيل المساعد إبراهيم صيام، ومديرة ضريبة الدخل مفيدة الحلو، ووسام أبو شعبان. وأوصت اللجنة القانونية بتشكيل لجنة مشتركة تضم وزارة المالية وهيئة الزكاة لوضع لائحة تنفيذية مفصلة في كيفية التعاون فيما بينهما لتسهيل عملهما، موضحة أن المجلس التشريعي من خلال اللجنة القانونية على استعداد لتقديم كل العون وتذليل العقبات التي قد تعترض العمل بين اللجنة والوزارة وذلك وفق اختصاص اللجنة والمجلس التشريعي. وأكدت اللجنة استعدادها للنظر في أي



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

المقاومة جاهزة.. وللصبر حدود

تمارس المقاومة الفلسطينية صبرا محسوباً إلى حين، وتعتمد إلى استنفاد كافة الخيارات قبل الوصول إلى المواجهة المفتوحة مع الاحتلال.

منذ أن وضعت معركة سيف القدس أوزارها مُسفرة عن انتصار فلسطيني مجيد، والكيان الصهيوني في سباق مع الزمن لتفريغ هذا الانتصار الكبير من مضامينه العسكرية والسياسية، ورفع كلفته الوطنية، مستعينا بدعم العديد من القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الإدارة الأمريكية.

وما هي إلا أيامٌ قليلة حتى اجترح الكيان الصهيوني وحلفاؤه الإقليميون والدوليون سياسة خبيثة، توزعت على عدة جبهات لضرب المنجز الفلسطيني التاريخي، وتقزيمه إلى أدنى درجة ممكنة في عيون الفلسطينيين.

فقد أغلقت سلطات الاحتلال المعابر التجارية مع غزة، ومنعت دخول البضائع والوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء، ورفضت إدخال المنحة المالية القطرية المخصصة للأسر الفقيرة، ومارست ضغوطاً قوية على القاهرة لمنعها من الشروع في عمليات إعادة الإعمار، وربطت ملفي المنحة والإعمار بحل ملف جنودها الأسرى الذين أسرتهم كتائب القسام إبان حرب العصف المأكول عام 2014.

وليس خافياً أن الاحتلال يستهدف من وراء هذه السياسة العقابية طمس الروح المعنوية لأبناء شعبنا، والعمل على زعزعة واضعاف الحاضنة الشعبية للمقاومة التي بلغ تماسكها، أثناء وبعد معركة سيف القدس، أماداً غير مسبوقة.

ومع تهديدات المقاومة الفلسطينية التي أعطت حكومة الاحتلال مهلة لا تزيد عن بضعة أيام لرفع القيود عن المسار الإنساني وإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها، بدأت حكومة الاحتلال النزول تدريجياً عن الشجرة عبر إدخال الوقود الخاص بمحطة الكهرباء والسماح بإدخال البضائع والمواد التجارية، ولن يكون أمام حكومة الاحتلال مزيداً من الخيارات لاستمرار الصلف والتعننت إزاء المنحة القطرية، ولاحقاً ملف إعادة الإعمار.

إن المعادلة العسكرية والميدانية الجديدة التي كرسها المقاومة الفلسطينية تشكل أحد ثوابت العمل الجهادي المقاوم في هذه المرحلة للدفاع عن أرضنا وشعبنا ومقدساتنا، وليس وارداً أن تسمح المقاومة للصهاينة بالعبث بها أو الالتفاف عليها بأي حال من الأحوال.

لقد فوجئ القادة الصهاينة العسكريين والأمنيين والسياسيين بمدى قوة وجسارة وأقدام قوى المقاومة ودقة تكتيكاتها العسكرية وحساباتها الميدانية، إذ لقتهم المقاومة دروساً بليغة في الميدان، وأوصلت إليهم رسالتها العصماء التي بدت كالشمس الساطعة في رابعة النهار، فإن تراجعوا عن غيهم وبغيهم وعدوانهم على القدس والأقصى، ورفعوا القيود عن غزة، فإن المقاومة ستجرح نحو التهدة في إطار استراحة محارب، وإن عاودوا البغي والعدوان فإن المقاومة لهم بالمرصاد، وستعيدهم إلى صوابهم بإذن الله.

في جعبة المقاومة الكثير من الخيارات وأوراق القوة الكفيلة بإيذاء وردع الاحتلال، بدءاً بالمسيرات والفعاليات الشعبية العارمة في كافة أماكن التواجد الفلسطيني، والأدوات الخشنة مثل البلالين الحارقة والمتفجرة والإبراك الليلي، مروراً بعمليات الدهس والطعن والعمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال والمستوطنين في القدس والضفة، وصولاً إلى استخدام القوة العسكرية الصاروخية التي زلزلت كيان الاحتلال إبان معركة سيف القدس الأخيرة.

يعتقد قادة الصهاينة مخطئين أن تضيق الخناق على غزة وأهلها الصامدين كفيلاً بإحداث انقلاب دراماتيكي في موقف الحاضنة الشعبية تجاه قوى المقاومة، ويمنّون أنفسهم بانفضاض التأييد الشعبي الجارف لموقف وسياسات المقاومة، وسوف يطول انتظارهم كثيراً دون أن تتحقق آمانياتهم الخبيثة، فرهانهم خاسر على الدوام، وسوف يفاجؤون بمزيد من قوة وتماسك الحاضنة الشعبية وشدة ثقتها بالمشروع الوطني المقاوم.

لم يبق أمام قادة الاحتلال من الوقت الكثير لحسم الموقف، فقد شارفت مهلة المقاومة على النفاذ، ولا مجال للتهاون مع العبث الصهيوني بحقوق ومقدرات أبناء شعبنا، وقد خُبر الصهاينة بأسس المقاومة جيداً إبان المعركة الأخيرة، ولا بأس من تلقينهم دروساً جديدة وقاسية إذا ما ركب العناد رؤوسهم وأداروا ظهورهم لاحتياجات ومتطلبات شعبنا.

كرامة وحقوق ومصلة شعبنا فوق كل اعتبار، ونحن على موعد قريب مع بشرى النصر والتحرير والعودة بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

أكد أن الاعتقال الإداري جريمة

أثناء وقفة تضامنية مع الأسرى المضربين.. بحر: المقاومة تسعى لصفقة تبادل مشرفة



عن أموال الإعمار"، مؤكداً على ضرورة أن ترحل هذه السلطة، لأن شعبنا يستحق سلطة وقيادة على قدر نضاله وجهاده. من جهته؛ قال الأمين العام لحركة الأحرار الفلسطينية خالد أبو هلال: "إن أسرارنا يخوضون معركة نيابة عن كل شعبنا، ورغم محاولة البعض لحرف البوصلة عن قضايانا الرئيسية كالأسرى فإن ذلك لن ينجح وسيبقى الأسرى على سلم أولويات الفصائل والمؤسسات الفلسطينية؛ وإننا نحذر الاحتلال من المساس بالأسرى ونؤكد أن الفصائل الفلسطينية لن تسمح باستمرار معاناة الأسرى".

واعد للأسرى والمحررين أمام مقر الصليب الأحمر بغزة منتصف الأسبوع الجاري بحضور ممثلي القوى والفصائل الفلسطينية. أكد على وقوف كل مكونات الشعب الفلسطيني خلف الأسرى على اعتبار أن قضيتهم ووطنهم بامتياز، موضحاً أن تضامن الشعب الفلسطيني مع الأسرى لا يحده شيء، خاصة المضربين عن الطعام رفضاً للاعتقال الإداري، كالأسير الغضنفر أبو عطوان المضرب منذ 54 يوماً، والقيادي بحركة حماس جمال الطويل المضرب منذ 25 يوماً احتجاجاً على اعتقاله واعتقال ابنه الصحافي بشري الطويل إدارياً. وقال بحر: "الايكفي السلطة برام الله أنها كانت سلبية وقت العدوان على شعبنا بالقدس وغزة، ولم تحرك ساكناً إلا بعد أن بدأ الحديث

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أحمد بحر، على أن الاعتقال الإداري مخالف للقوانين ومرفوض دولياً، منوهاً أن الاحتلال لا يعترف بالقانون ولا بالأعراف الدولية، محذراً الاحتلال من التمادي في إجراءاته العنصرية وغير الأخلاقية ضد الأسرى الفلسطينيين، لافتاً لسعي المقاومة لإنجاز صفقة تبادل أسرى مشرفة؛ مستنداً بالقول: "إن الاحتلال سيخضع بالنهاية لشروط المقاومة الفلسطينية لكونها تملك زمام المبادرة"، مؤكداً أن محاولات الاحتلال المساومة بين حقوق الأسرى الفلسطينيين وأسرى جيش الاحتلال لدي المقاومة لن تجدي نفعاً. جاءت تصريحات بحر في كلمة له خلال وقفة نظمتها حركة الأحرار الفلسطينية، وجمعية

د. بحر يدين قتل السلطة للناشط نزار بنات ويدعو لمحاسبة المتورطين

إيقاف تغول السلطة وأجهزتها على المواطنين بالضفة؛ وعليه فإنه بات ضرورياً إعادة تفعيل المجلس التشريعي بالضفة الغربية ليقوم بدوره بالمحاسبة ومراقبة أداء السلطة التنفيذية ومحاسبة كل من تسول له نفسه العبث بأمن المواطنين بالضفة".

وأهاب بحر؛ بالمجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية لبلورة رؤية موحدة داعمة لحقوق الإنسان ورافضة لنهج السلطة بالضفة الذي يمتنح الاعتداء على حرية الرأي والتعبير والعمل لإجبار السلطة على احترام حقوق الإنسان الفلسطيني.



أجهزتها ومؤسساتها هو أبرز دليل على فساد السلطة وقادتها، لافتاً إلى أن ذلك يأتي كنتيجة لتغيب السلطة التنفيذية المتعمد للمجلس التشريعي وتهميشه بالضفة الغربية المحتلة. وأضاف بقوله: "من الواجب الوطني على كل الفصائل والقوى العمل على

ندد المجلس التشريعي على لسان رئيسه بالإنابة د. أحمد بحر؛ بقتل أجهزة أمن السلطة للناشط نزار بنات؛ وأعتبر ذلك جريمة مع سبق الإصرار والترصد، داعياً لمحاسبة المتورطين فيها.

ودعا بحر؛ في تصريح صحفي أصدره فور اغتيال بنات؛ الكل الوطني للوقوف صفاً واحداً لمنع أجهزة أمن السلطة بالضفة الغربية من ارتكاب المزيد من جرائم القتل بحق الناشطين وعموم أبناء الشعب الفلسطيني؛ وخاصة المعارضين للنهج السياسي للسلطة، مؤكداً أن ذلك يعمل على تفتيت النسيج المجتمعي الفلسطيني وينذر بمرحلة خطيرة تستهدف كل الشرفاء من أبناء شعبنا.

ونوه إلى أن ارتفاع نسبة الجرائم التي ترتكبها السلطة بمختلف

النواب يتفقدون لجان امتحانات الثانوية العامة بمحافظة الوسطى ورفح والشمال

الداخلية على دورها في تأمين الامتحانات وتوفير الهدوء للطلبة المتقدمين للامتحانات، متمنين لهم مزيداً من التفوق والنجاح.

شمال غزة

إلى ذلك تفقد وفد من نواب المجلس بمحافظة شمال غزة عدداً من لجان امتحانات الثانوية العامة، بمشاركة وكيل وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت؛ ومدير مديرية التربية والتعليم في محافظة شمال غزة أشرف حرز الله.

وأشاد النواب بالجهد الكبير المبذول من وزارة التربية والتعليم ووزارة الداخلية المشرفة على تأمين لجان الامتحانات وإنجاح المسيرة التعليمية في ظل الظروف الاستثنائية وجائحة كورونا، شاكرين جميع العاملين بمديرية التربية والتعليم والطاقم الإداري والفني ومحافظ شرطة شمال القطاع والجهات الأمنية على الجهود المبذولة لخدمة أبنائنا طلاب الثانوية العامة.



والأجواء المثالية التي تساعد الطلبة على اجتياز الامتحانات، مقدرين دور وزارة التربية والتعليم في إدارة لجان الامتحانات، ومستوى النظام والانضباط والدقة في الأداء. وشكر النائبان "العبادسة وجمعة" وزارة

شرطة المحافظة العقيد رأفت سلامة؛ ونائبه العقيد خالد الشاعر؛ جولة ميدانية للجان امتحانات الثانوية العامة برفح شملت مدرستي بئر السبع والقدس الثانوية. وأشاد النائبان بحالة النظام والانضباط والهدوء التي تسود قاعات الامتحانات،

تفقد وفد من نواب المجلس التشريعي في المحافظة الوسطى لجان الثانوية العامة، في مخيم النصيرات؛ وضم الوفد كلاً من النواب: سالم سلامة، وعبد الرحمن الجمل، وهدى نعيم، بمشاركة مدير مديرية التربية والتعليم هشام الحاج؛ والطاقم الإداري والفني بالمديرية ومدراء المدارس. وأثنى النواب على الجهود التي بذلتها المديرية من أجل ترتيب لجان الثانوية العامة على صعيد الحفاظ على الهدوء داخل اللجان والأمن والعلاقة بين المراقبين والطلبة، معبرين عن أملهم بالتوفيق لطلبة فلسطين عامة وبمديرية تعليم الوسطى على وجه الخصوص.

محافظة رفح

هذا ونظم النائبان يحيى العبادسة عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، والنائب أشرف جمعة النائب عن كتلة فتح البرلمانية، رافقهما مدير مديرية التربية والتعليم بمحافظة رفح؛ أشرف عابدين، ومدير

التشريعي يشارك في لجنة فنية لمعالجة آثار كورونا

القانونية في المجلس التشريعي أمجد الأغا، ومدير عام شؤون الموظفين بالديوان، ومستشار من الوحدة القانونية للديوان، وقد تم تشكيلها لمناقشة المعالجات القانونية والإدارية لاحتساب فترة غياب الموظف وإجراءات احتساب الغياب وشروط استحقاق الراتب خلال هذه الفترة الطارئة.

وكيفية احتساب المدد التي انقطع بها عن العمل قصراً بسبب الجائحة، مشيراً إلى أن اللجنة ختمت اجتماعاتها ورفعت توصياتها لرئيس ديوان الموظفين العام لاعتمادها وفق الأصول. الجدير ذكره أن اللجنة برئاسة المستشار القانوني لرئيس ديوان الموظفين د. تمام نوفل، وعضوية مدير عام الشؤون

الجائحة. وبين الأغا؛ أن جائحة كورونا أفرزت إشكاليات عديدة على المستوى الوظيفي تمثلت في غياب الموظف القسري خارج البلاد أو داخلها بسبب الإجراءات الاستثنائية لمكافحة كورونا أو الإصابة أو المخالطة، وقد أثار هذا الغياب تساؤلات على مستوى احتساب راتب الموظف،

شارك مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية في المجلس التشريعي أمجد الأغا؛ في لجنة فنية تم تشكيلها بقرار من رئيس ديوان الموظفين العام يوسف الكيالي، لوضع آلية تنفيذ أحكام قانون مكافحة جائحة كورونا رقم (2) لسنة 2021م بشأن احتساب انقطاع الموظف عن العمل بسبب

النائبان "الغول وأبو حلبية" يلتقيان أصحاب البيوت المدمرة بشارع الوحدة



ومؤكدين على أن حركة حماس ستبقى سندا وداعماً لأصحاب البيوت المدمرة وما تقدمه من مساعدات مالية هو جزء بسيط وإغاثة عاجلة للعائلات المتضررة جراء العدوان.

ودعا النائبان المؤسسات الحكومية والأهلية لتقديم العون لتلك العائلات، مناشدين أحرار العالم للعمل من أجل تسريع وتيرة عملية إعادة الإعمار وبناء البيوت المهدمة بأسرع وقت ممكن، عبر إجبار الاحتلال للانصياع لتطلعات شعبنا بالبناء وإعادة الإعمار.

التقى النائبان عن محافظة غزة محمد فرج الغول؛ وأحمد أبو حلبية؛ مع أصحاب البيوت المدمرة بشارع الوحدة في حي الرمال بمدينة غزة؛ ورافقهم في اللقاء قيادة حركة حماس بغرب غزة، واستمع النائبان لشكاوهم وهمومهم المتعلقة بإعادة إعمار بيوتهم التي دمرها الاحتلال أثناء عدوانه الأخير على قطاع غزة.

وأشاد النائبان بصمود العائلات وثباتهم وصبرهم خلال معركة "سيف القدس"؛ شاكرين لهم ما قدموه من تضحيات ومقربين معاناتهم جراء هدم بيوتهم؛

النائب أبو حلبية: القدس ستبقى العاصمة الأبدية لدولة فلسطين



حفل تكريم حفظة أجزاء من القرآن الكريم حمل عنوان "أقمار القرآن 2"، بحضور أهالي الطلاب المحتفى بهم، وأكد خلال كلمة له في الاحتفال على دور وأهمية مراكز التحفيظ في تنشئة جيل قرآني فريد يحمل هم دينه ووطنه، منوهاً أن الحافظين لكتاب الله هم الجيل القادم الذي سيجرر المسجد الأقصى من دنس الاحتلال الصهيوني، مشدداً أن شعبنا مستمر في مسيرة إعداد للعدو جيل قرآني فريد مستعد للقتال بهدف تحرير فلسطين ومقدساتها.

أكد النائب في المجلس التشريعي الدكتور أحمد أبو حلبية؛ أن مدينة القدس ستبقى العاصمة الأبدية لدولة فلسطين ولشعبها، مشيراً أن معركة "سيف القدس" هي بداية لمعارك التحرير القادمة، جاء ذلك خلال كلمة للنائب أبو حلبية؛ في حفل تكريم أبناء شهداء معركة "سيف القدس"، مشدداً على أن قضية القدس وفلسطين ستبقى القضية المركزية للأمة الإسلامية والعربية على الرغم من كل المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا وقضيتنا. من جانب آخر، شارك النائب أبو حلبية في

زارت بلدية بيت لاهيا.. لجنة الداخلية تتفقد مراكز شرطة شرق غزة



جانب من زيارة مركز شرطة الشجاعية



لجنة الداخلية لدى زيارتهم مركز شرطة الزيتون

أقسام مركز الشرطة تعمل بروح المهنية لحفظ الأمن والسلم المجتمعي، ومؤكداً على جهوزية المركز في التعاون مع جميع الجهات الرسمية والأهلية لحفظ حقوق المواطنين.

وتزور بلدية بيت لاهيا

وفي سياق منفصل زارت اللجنة بلدية بيت لاهيا شمال قطاع غزة، وبحثت العديد من المشكلات والقضايا التي تخص عمل البلدية، خصوصاً بعد العدوان الأخير على القطاع.

وأشاد النائب مروان أبو راس؛ بجهود وعمل البلديات في قطاع غزة في خدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم، داعياً الجهات الدولية المانحة لدعم عمل البلديات وإصلاح البنية التحتية المتضررة بفعل العدوان الأخير على القطاع المحاصر، مؤكداً على ضرورة عقد لقاء ثاني يضم بلديات شمال قطاع غزة، لمناقشة بعض القضايا والمشكلات المشتركة التي تخص عملها.

من جانبه، استعرض رئيس البلدية علاء العطار، حجم الدمار الذي تعرض له مبني البلدية وآلياتها، لافتاً لاستمرار البلدية في عملها ومواصلة تقديم الخدمات للمواطنين رغم قلة الإمكانيات والموارد المتاحة.

التفاح المقدم محمد الزرقة؛ دور وجهود أفراد الشرطة خلال المرحلة السابقة، وقدرتها على تنفيذ خطة الطوارئ لاستقبال شكاوى المواطنين وحل قضاياهم، وملاحقة مروجي الشائعات خلال العدوان الأخير، رغم قلة الإمكانيات المتاحة والصعوبات التي تواجه العمل في المركز.

وأوضح مدير مركز شرطة الشجاعية المقدم جمال أبو كميل، أن الشرطة الفلسطينية تميزت في أدائها والجميع يشهد بذلك، خاصة خلال وبعد العدوان الأخير على قطاع غزة وأثناء معركة "سيف القدس"، حيث كان جميع أفراد الشرطة متواجدين في الميدان للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، وذلك كان نتيجة الإخلاص لدى العاملين في الشرطة.

وأكد أبو كميل على أهمية دعم كافة العاملين في جهاز الشرطة ورفع الروح المعنوية لهم، مستعرضاً الصعوبات المالية واللوجستية التي يعاني منها المركز في العمل.

وبين مدير مركز شرطة الزيتون المقدم خالد الشعراوي أن جهاز الشرطة الفلسطينية يعمل على تنفيذ الأوامر القضائية لإقامة العدل بين الناس، مشيراً إلى أن جميع

أكثر الأحياء حيوية وأهمية في مدينة غزة، مؤكداً أن الجميع سواسية أمام القانون.

تحقيق العدالة

ودعا النائب أبو راس؛ العاملين في مراكز الشرطة لمزيد من الهمة والنشاط والعمل على خدمة أبناء شعبنا، مشيراً إلى جهوزية المجلس لتلبية احتياجات مراكز الشرطة للقيام بواجبها على أكمل وجه، والاستعداد لتطوير القوانين المختلفة بما يكفل تحقيق العدالة، وحفظ الحقوق وسيادة القانون.

وقال النائب سلامة: "إن أفراد الشرطة على ثغر عظيم لحفظ الأمن والسلم المجتمعي، ونوصيكم بالحفاظ على حقوق أبناء شعبنا، وأن تكونوا مع العدل وتنفيذ القانون وإقامة الحق وأعلموا أنكم عنوان الأمن في كل مناطق القطاع".

وأوضح النائب الغول؛ أن العدل إذا كان أساس الملك فإن التنفيذ هو أساس العدل، مبيناً أن الشرطة تعتبر الأداة الأساسية في تنفيذ القانون وهي عنوان إقامة العدل وتنفيذ الأحكام المختلفة، داعياً لتفعيل لجان العلاقات العامة للإصلاح بين الناس والتخفيف من القضايا في المحاكم.

خطة الطوارئ

من جانبه، استعرض مدير مركز شرطة

تفقد وفد من لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي، مراكز شرطة شرق غزة في جولة شملت مراكز شرطة: "التفاح والدرج، والشجاعية، والزيتون"، وأطلعوا على أوضاعهم بعد العدوان الأخير على قطاع غزة.

وضم الوفد مقرر لجنة الداخلية النائب مروان أبو راس، وعضوي اللجنة النائبين سالم سلامة، ومحمد فرج الغول، وكان في استقبالهم مدراء مراكز الشرطة.

جهود مقدرة

وشكر النواب مدراء مراكز الشرطة وطواقم العاملين معهم على جهودهم المتواصلة في خدمة أبناء شعبنا، مثنياً دور وزارة الداخلية بكافة كوادرها وأركانها وإداراتها خلال وبعد العدوان الأخير على قطاع غزة.

وأكد النواب أن أفراد الشرطة هم العيون الساهرة على الوطن والانسان والممتلكات، مستذكراً استهداف الاحتلال لمراكز الشرطة خلال الحروب على غزة مما يدل على أهميتها في حفظ النظام وتطبيق القانون، والمحافظة حقوق المواطنين.

وشدد النواب على ضرورة وأهمية حفظ الأمن والأمان في كافة أحياء قطاع غزة وخاصة حي الشجاعية، الذي يعتبر من

النائب خريشة: السلطة في حالة فقدان توازن واحتشاد أمنها يزيد التوتر في الساحة الفلسطينية

السلطة، وكأنهم لا يريدون السماع من أحد، ولا يروا في الصورة إلا أنفسهم، وهذا لا يبشر بالخير".

وعد أن حكومة رام الله عامة ووزير داخليتها بشكل خاص متهمه في اغتيال بنات، وبالتالي من غير المعقول أن تشكل الحكومة لجنة تحقيق في الحادثة.



ومرافقة ذلك اتصال تلفوني من رئيس السلطة وحركة فتح لعائلة الشهيد، والإفراج عن كل الموقوفين على خلفية الفعاليات لاستشهاد نزار.

وشددت المبادرة على ضرورة تشكيل لجنة لإحقاق الحقوق والمتابعة من مؤسسات حقوقية وشخصيات وطنية عامة مشهود لها بالنزاهة والخبرة ومن عائلة بنات، وتحديد سقف زمني لعملها ومتابعتها على أن تقدم أجهزة أمن السلطة جميع المعلومات لديها، ويتعهد رئيس السلطة بتنفيذ توصيات اللجنة أي كانت، وألا يكون مصير التحقيقات كمصير كل اللجان السابقة.

وحذرت المبادرة من أن عدم الجدية في المحاسبة سيفتح الباب أمام انتهاكات مشابهة واتساع دائرة الفوضى، والتوافق الفوري على تحديد موعد للانتخابات لأن إصلاح النظام السياسي وترتيب البيت هو المدخل الأساسي للخروج من الأزمة.

وقال خريشة: "إن الشخصيات التي قدمت المبادرة وخطبت بها مكتب الرئيس، لم تتلق أي رد من رئاسة

وأوضح أن هذه اللجنة لن تحمل أي مصداقية، مشيراً إلى نداءات عديدة طالبت بتشكيل لجنة تحقيق شعبية من شخصيات عامة ومؤسسات حقوقية ذات كفاءة ونزاهة، مديناً بشدة مشاركة عناصر أمن السلطة بالزني المدني في قمع الصحفيين والمظاهرين في الساحات والميادين العامة بمختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة.

مبادرة للخروج من الأزمة

وأكد أنه بعد اتصالات ومشاورات مع العديد من الشخصيات الوطنية والعامة، وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية والاجتماعية في إطار الحفاظ على السلم الاجتماعي، اتفق على تقديم مبادرة لرئيس السلطة للخروج من الأزمة لترسيخ العدالة وتعزيز قيم الحريات العامة والخاصة، وتعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ على السلم الاجتماعي.

وتضمنت المبادرة، مطالبة عباس بالخروج وإلقاء خطاب للشعب ينعي فيه الشهيد نزار بنات، ويحيل كل المتهمين لمحاكمات عادلة. كذلك مطالبة وفد من مركزية فتح بزيارة بيت عزاء عائلة بنات برئاسة جبريل الرجوب،

قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة: "إن سلطة رام الله أصبحت تواجه حالة فقدان توازن لديها بعد جريمة اغتيال أجهزة أمنها الناشط والمعارض السياسي نزار بنات، في مدينة الخليل".

وأكد خريشة في حديث صحفي أدلى به بالأمس؛ أن حشود أجهزة أمن السلطة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية لمواجهة ردود الفعل على اغتيال بنات، تزيد من حالة التوتر في الساحة الفلسطينية ولا تحمل أي معنى والهدف منها قمع الحريات رغم أن القانون الأساسي الفلسطيني كفل حرية الرأي والتعبير والتظاهر.

ونبهه إلى أن أمن السلطة تعمد الإساءة والمس بالصحفيين، بما يدل على عدم احترام الحريات العامة، وإنما قمعها، مشيراً إلى أنه رغم التفاعل الكبير مع قضية المعارض الشهيد بنات، إلا أننا لم نسمع صوتاً من رئيس السلطة عباس حول هذه القضية التي أثارت الرأي العام المحلي والدولي، وما سمعناه فقط تشكيل لجنة تحقيق حكومية تحقق مع نفسها.

النائب الأسطل يتفقد الأجهزة الأمنية بمحافظة رفح



حماية الجبهة الداخلية، شاكرًا جهودهم في حماية أبناء شعبنا، مشيرًا إلى أن دور هذه الأجهزة لا يقل أهمية عن دور المقاتل للاحتلال، فكل على ثغر من ثغور هذا الوطن الحبيب، والنصر هو صنعة جهد متكامل وعمل جماعي منظم ومنسق بين الكل الفلسطيني. وأشاد النائب الأسطل؛ بصمود أبناء شعبنا واحتضانه للمقاومة وأجهزتها المختلفة، الأمر الذي يتطلب من الجميع الوقوف معهم وتقديم الخدمة الواجبة التي يستحقونها والحفاظ على هذه الحاضرة بكل ما نستطيع.

تفقد النائب يونس الأسطل؛ رافقه مدير التوجيه السياسي والمعنوي بمحافظة رفح المقدم أحمد رصرص، الأجهزة الأمنية بالمحافظة وشملت جولته أجهزة الشرطة، والأمن الوطني، والأمن الداخلي، والدفاع المدني، واطلع على الأضرار التي أصابت مباني الأجهزة جراء قصف الاحتلال لها خلال معركة "سيف القدس"، ووقف على حجم الصعوبات التي اعترت عمل تلك الأجهزة أثناء العدوان، وأستمع لأهم مطالبهم وهي: النقص الشديد في عدد الأفراد والمعدات اللازمة للعمل. وشدد على أهمية دور الأجهزة الأمنية في

النائب نعيم تستقبل وفدًا من جمعية المزارعين الفلسطينية



في تعويضهم بسبب الأضرار الناتجة عن اعتداء العدو الصهيوني. **النائب الجمل يزور عائلة الأسير مراد أبو معيلق** وفي سياق منفصل زار النائب عبد الرحمن الجمل؛ عائلة الأسير مراد أبو معيلق؛ من مخيم النصيرات، مثنياً الدور العظيم الذي قام به الأسرى من أجل الحفاظ على أرض فلسطين ومقدساتها من دنس العدو الصهيوني، مؤكداً أن السبيل الوحيد لتحرير أسرارنا هو صفقة تبادل مشرفة تبرمها المقاومة مع الاحتلال على غرار صفقة وفاء الأحرار.

استقبلت النائب هدى نعيم؛ وفدًا من جمعية المزارعين ممثلة برئيس مجلس إدارتها شكري النجار؛ وذلك في مكتب كتلة التغيير والإصلاح بالمحافظة الوسطى، وأشادت بجهود الجمعية في خدمة المزارعين وحماية محاصيلهم ومزارعهم، مستنكرة جرائم الاحتلال ضدّهم الأمر الذي أدى إلى تعميق المأساة الإنسانية في قطاع غزة إضافةً للحصار الجائر منذ ما يزيد على 14 عامًا. بدوره، أوضح النجار أن من أهم أهداف الجمعية هو خدمة المزارعين وتوفير الدعم اللازم لمشاريعهم ومخاطبة الجهات المعنية

بعد انتهاء مهلة هدم منازلهم

النائب أبو طير يحذر من ارتكاب الاحتلال لحماقات بحق أهالي حي البستان

الاحتلال الإسرائيلي المسؤولة الكاملة عن تهجير المقدسيين ومصادرة أملاكهم، داعيًا المؤسسات الوطنية والدولية لضرورة وضع حد لممارسات الاحتلال قبل فوات الأوان. وكانت بلدية الاحتلال في القدس سلمت أوائل الشهر الجاري بلاغات



حذر النائب في المجلس التشريعي عن مدينة القدس محمد أبو طير؛ من حماقات يمكن أن يرتكبها الاحتلال بحق أهالي حي البستان ببلدة سلوان في القدس المحتلة، بعد انتهاء المهلة التي حددها الاحتلال لهدم منازلهم.

بإصدار مرسوم يقضي بإجراء الانتخابات فوراً دون إبطاء، رئاسية، وتشريعية، ومجلس وطني في يوم واحد وصندوق واحد وفرض الانتخابات في القدس. واعتبر محاولات تبرير مقتل الناشط "نزار بنات" خطيئة كبيرة يقع فيها

وقال النائب أبو طير في تصريح له: "إن ما يجري من قبل بلدية الاحتلال يمثل عملية انتقام بشعة، وأن الاحتلال يريد فرض أمر واقع بمصادرة أملاك المقدسيين وتهجيرهم، لكن الروح المعنوية لدى المقدسيين عالية وليس من السهل عليهم تقبل أوامر الاحتلال والانصياع لها". وأشار إلى أن استفزازات المستوطنين ستجعل المقدسيين أمام معركة جديدة لن يقفوا خلالها مكتوفي الأيدي، محملاً

النائب أبو شمالة: سلوك السلطة فيما يتعلق بالحريات وحقوق الانسان بحاجة لتغيير جذري

الرئيس عباس من أجل إصدار مرسوم يقضي بإجراء الانتخابات فوراً دون إبطاء، رئاسية، وتشريعية، ومجلس وطني في يوم واحد وصندوق واحد وفرض الانتخابات في القدس. واعتبر محاولات تبرير مقتل الناشط "نزار بنات" خطيئة كبيرة يقع فيها



قال النائب عن كتلة فتح البرلمانية ماجد أبو شمالة: "إن سلوك السلطة الفلسطينية في رام الله يحتاج إلى تغيير جذري في التعامل مع الحريات وحقوق الإنسان، لاسيما بعد تعاطف تغول السلطة التنفيذية على السلطين التشريعية والقضائية، وتكرار

الاعتداء على المعارضين الذي ازداد بشكل ملحوظ بعد قرار وقف رئيس السلطة "عباس" للعملية الانتخابية". وأضاف أبو شمالة في تصريح له: أن تلك الاعتداءات طالت مرشحي القوائم الانتخابية وإطلاق النار على منازلهم واعتقال بعضهم، كما حدث مع مرشحي "قائمة المستقبل" الذين لازال بعضهم معتقل في سجون السلطة حتى الآن. وطالب الكل الفلسطيني بالضغط على

كل من يمارسها، معتبراً أن ما حدث معه يمثل جريمة نكراء، رافضاً اعتداءات أجهزة أمن السلطة على كرامة وحرية المواطن الفلسطيني، ومصادرة حقه في التعبير، داعياً لمحاسبة كل من أقدم على هذه الجريمة النكراء وشارك فيها. وأكد أبو شمالة أنه أن الأوان كي تنأى حركة فتح بنفسها عن سلوك رئيس السلطة وأجهزته الأمنية؛ حتى لا تتحمل وزر عصابة التنسيق الأمني.

مواقف برلمانية دولية

رئيس البرلمان الكويتي يطالب بموقف أوروبي لمنع الاستيطان

طالب رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم، البرلمان الأوروبي باتخاذ قرار لوقف الاستيطان وتجريم نظام الفصل العنصري الذي يمارسه الاحتلال بالضفة والقدس.

وقال الغانم، خلال لقاءه برئيس البرلمان الأوروبي في العاصمة البلجيكية: "إنه يمثل البرلمانين العرب، ومجلس الأمة الكويتي، في هذا الاجتماع وهدفه توصيل رسالة من البرلمانين العرب والمسلمين، حول معاناة الفلسطينيين وأن غزة هي أكبر سجن في العالم، ونحن بحاجة لدعم البرلمان الأوروبي لجلب العدل والسلام إلى الشرق الأوسط، ولدينا أمل كبير باتخاذ موقف قوي لوقف الاستيطان ونظام الفصل العنصري".

البرلمان العربي: على الأمم المتحدة توفير حماية دولية للفلسطينيين

أكد البرلمان العربي دعمه التام للشعب الفلسطيني في التمسك بحقوقه المشروعة في الدفاع الشرعي عن النفس، وإنهاء الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة وعاصمتها مدينة القدس، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948م.

وطالب البرلمان العربي الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يدافع عن حقوقه المشروعة في أرضه تنفيذاً لقرار الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2018م وقراراتها السابقة ذات الصلة، ورفع الحصار الصهيوني عن قطاع غزة.

من جانب آخر، أدان البرلمان العربي افتتاح جمهورية هندوراس سفارة لها في مدينة القدس المحتلة، مؤكداً أن هذه الخطوة تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تشدد جميعها عدم المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم بمدينة القدس.

رئيس الشورى السعودي: المملكة تحث المجتمع الدولي لنصرة فلسطين

قال رئيس مجلس الشورى السعودي عبد الله آل شيخ: "إن من أبرز التحديات التي تواجه الأمة العربية هو الصراع العربي الإسرائيلي وعدم إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ومماطلة العالم فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني". وأكد أن المملكة بذلت جهوداً كبيرة لنصرة القضية الفلسطينية ولم تدخر جهداً في تقديم كافة أشكال الدعم السياسي والمادي والمعنوي، وحثت المجتمع الدولي على ضرورة القيام بمسؤولياته لرفع المعاناة عن الفلسطينيين. وشدد آل شيخ على أن المملكة السعودية حكومة وشعباً تؤكد وقوفها مع الشعب الفلسطيني وتدعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

رئيس النواب اللبناني: فخورون بانتصار غزة

عبر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري؛ عن فخره والشعب اللبناني بالانتصار الوطني الذي حققته فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، قائلاً لدى اجتماعه مع وفد حركة حماس برئاسة رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية في العاصمة اللبنانية بيروت: "أهنئكم بهذا النصر كما أهنئ كل فلسطين على الصمود الوطني الكبير"، داعياً إلى تعزيز الموقف الفلسطيني وتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة الاحتلال.

73 نائباً ديمقراطياً يدعون الرئيس الأمريكي لدعم الحقوق السياسية للفلسطينيين

وجه "73" نائباً ديمقراطياً في الكونغرس الأمريكي رسالة إلى الرئيس جو بايدن، يحثونه فيها إلى احترام ودعم الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، والتراجع عن سياسات ترامب المؤيدة لكيان الاحتلال.

ودعا النواب لعكس القرارات التي أدت إلى تخلي الإدارة الأمريكية السابقة عن سياسة الولايات المتحدة طويلة الأمد، مرحبين بالإفراج الأولي عن المساعدة التنموية والإنسانية للفلسطينيين، وإدراجها في طلب ميزانية العام المالي 2022. وشددوا على ضرورة تأكيد الولايات المتحدة أن المستوطنات مخالفة للقانون الدولي من خلال إعادة إصدار إرشادات وزارة الخارجية والجمارك الأميركية ذات الصلة إلى التعامل مع المستوطنات على هذا الأساس.

النائب الظهراوي: نعمل لحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية

أكد رئيس لجنة فلسطين النيابية بمجلس النواب الأردني النائب محمد الظهراوي؛ أن القضية الفلسطينية تمر بمنعطف خطير بسبب المؤامرات التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني، مؤكداً أهمية حشد الدعم الدولي والعربي للقضية الفلسطينية. وأضاف الظهراوي خلال مؤتمر صحفي عقد في اسطنبول حول سبل دعم مدينة القدس المحتلة، والتصدي لسياسة التهويد الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، أن القضية الفلسطينية ستبقى على سلم أولويات الشعب والحكومة الأردنية، وستتصدى للاحتلال الإسرائيلي مخططاته، رافضاً جميع أشكال الاعتداء الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمقدسات في الأراضي المحتلة.

خلال اجتماع دوري.. لجنة التربية تناقش قضايا تهم المواطنين



ومشاركة أعضاء اللجنة النواب: خميس النجار، ومحمد شهاب، ويوسف الشرافي، ويحيى العبادسة، وهدى نعيم. بدوره شدد رئيس اللجنة النائب الجمل على أن لجنته لا تدخر جهداً في سبيل معالجة الشكاوى التي تصلها من المواطنين وأنها تسارع دوماً لمراجعة المؤسسات الحكومية ومتابعة الشكاوى بهدف إيجاد الحلول المناسبة لها في إطار المصلحة العامة للمواطنين.

ناقشت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي عدد من القضايا المجتمعية التي تستحوذ على اهتمام المواطنين في قطاع غزة؛ بالإضافة لمناقشتها لبعض شكاوى المواطنين التي وصلت للجنة مؤخراً؛ واتخذت توصيات معينة بهدف معالجة الموضوعات المطروحة. جاء ذلك خلال اجتماع دوري عقده اللجنة بحضور رئيسها النائب عبد الرحمن الجمل،

لجنة الصياغة تناقش مشروع قانون التنفيذ الشرعي



القانون يتضمن (25) مادة، وستقوم لجنة صياغة التشريعات بالتشريعي بعقد جلسة موسعة تضم قضاة شرعيين وأموري تنفيذ من المحاكم الشرعية لضمان اتساق الأحكام القانونية مع الممارسة العملية. ولفت إلى أن اللجنة ستنتهي من تدقيق المشروع ومراجعة مواده خلال أسبوع، ثم تحال نسخة مسودة المشروع إلى اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي لتجهيزها للمناقشة العامة واستكمال إجراءات الإقرار وفقاً للأصول المعمول بها.

عقدت لجنة صياغة التشريعات اجتماعاً برئاسة رئيس اللجنة القانونية بمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول، ناقشت خلاله مشروع قانون التنفيذ الشرعي المقترح من المجلس الأعلى للقضاء الشرعي. وأكد النائب الغول؛ على أن مشروع القانون ينطوي على أهمية بالغة باعتباره سيساهم في تيسير إجراءات تنفيذ الأحكام النهائية لدى المحاكم الشرعية في إطار إجراءات تنسم بالمرونة والسرعة وبالتالي ستعكس إيجاباً على بيئة التقاضي وتكفل